الجملة لاني كل حالة من احوالها الماسيجي من ان الموصولة لا تضاف لنكرة
انتهى وحاصله ان الضمير عاد على اي باعتبار بعض احوالها فهو شبيه هـ
بالاستخدام ولو قال المصنف بعد قوله ومنها اي فان كانت كذا اضيفت الى النكرة
الى اخره كان اظهر ومطابقا حالا من النكرة كما اشار اليه الشارح قوله الا ان كان
بينهما جمع قال اللقاني هذا الاستثنا منقطع في التحقيق لا حاجة اليه
اذ للاضافة اليه حقيقة هو ذلك الجمع المقدر ولذا لو قال المصنف او التقدير
اي اجزا كان احسن مما قوله اذ المعنى قوله او عطف مثلها اي المضافة
للمعرفة محله حيث كان المجرور باي او لا ضمير المتكلم نحو اي واي زيد عالم
فلا يقال ايك واي زيدا افضل ولا اي زيد واي عمرو افضل وعبارة التسهيل
تقتضي العموم كذا نقله الشهاب الفاسي عن السيوطي ورايته بخط المصنف
في الحواشي ويظهر لي انه لا اشكال في جواز اي زيد وعمرو لانها مضافة للمتعدد
وانما امتنع ذلك في كلام ابن الحاجب في شرح المفصل انتهى قلت
وهذا مقتضى تعليلهم هنا في هذه الحالة بمنزلة بعض من كل وبعضية
لا تتصور الا في متعدد والمضاف اليه حينئذ متعدد ولا رجل لتعدد اي هـ
ورايت بخطه ايضا وفي شرح المفصل لابن الحاجب نظر الزمخشري قولهم اي اليك
قولهم اخزى الله الكاذب مني ومنك وهذا فراق بيني وبينك وانما
كررت اي ليمكن العطف على الضمير المخفوض انتهى نعم في هذا الايجوز اي زيد
واي عمرو ولا يكون اي وايك طرفي دورة انتهى وانظر قوله فعلى هذا لا يجوز
والظاهر استقلالا اذ غاية ما دل عليه كلام الزمخشري عدم اتي ايا اذا اضيفت
الى ضمير واجب تكرارها قوله بالواو قال اللقاني ليس قيد اللاحتراز عن المعطوفة
بالفا ونحوها لمتناع عطفه ذلك ونحوه بغير الواو لانها المختصة بعطف الذي لا يستغني
بصوبه كما ياتي قوله الا ان تنها بما يوجد للتقييد بالاستثنا متعلق بالنقل
حواشيناه على الاشمونية قوله وكانت معه بمنزلة بعض اي من كل هـ

والبعض

والبعض لا يطابق الكل فلذا كان خبرها مفردا وان اضيفت الى شيئا وجمع
قوله لعدم صحة دلالة الخبر على اخره بيد نظر في المعرف بالفا نه من صيغ العموم
كما حققته في الاصول الا ان يريد المعرف بغير الف واو بها اذا كانت للعهد هـ
لا للعموم قوله وتضاف اي الموصولة الى اخره سكت عن اي التي هي صلة فعلم انها
لا تدخل في بابه الا ضافة بحال قوله لان معناها معنى الذي الى اخره وهذا
التعليل حينئذ كان مراده ما قاله اللقاني وعبارته لان الموصولة يراد بها واحد
بعينه والصلة لا تستقل بذلك فيصح اي لتوغلها في الابهام فلا بد من اضافتها
لمعرفة قوله لان نعت النكرة اذا اخره فيه نظر لانه لا يفيد منع اضافتها
لمعرفة ونعت المعرفة بها وعلل اللقاني بقوله لان الوصف والحال هـ
مشتقان تحقيقا او تاويلا والمشتق كلي والمضاف الى معرفة جزئي اذ
المعرفة كما قال بعضهم ما اشير به الى شيء بعينه انتهى وفيه ان الوصف قد
يكون معرفة وقال المصنف في الحواشي لا بعد ما نعا ان يقال مررت بالرجل
اي الرجل وبالغلام اي الغلام كما جاز اطعمنا شاة كل شاة وهم القوم كل القوم
فاضيفت الى النكرة والمعرفة قوله وهي بمعنى عند في مفرداتها الراغب ايدن
اخص من عنده لانه يدل على ابتدا ونهاية تخوا قمت عنده من الدن طلوع الشمس
الى غروبها فتوضع لدن موضع نهاية للفعل وقد توضع موضع عند يقال
ما اصبت عنده مالا ولديه مال وقال بعضهم لدن ابلغ من عند واخص قال
تعالى لينذر باسا شديدا من لدنه انتهى وسياتي عن الرالي ما يقتضي
تباينهما قال اللقاني في الرضي ولدى بمعنى لدن الا ان لدن ولغاتها المذكورة
يلزمها معنى الابتدا وقد يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة
باي بمعنى من عند واما الذي فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء
وعند اعم تصرفا من لدى لان عند تستعمل في الحاضر وفيما هو في حوزة
وان كان بعيدا بخلاف لدى انتهى وحاصله ان لدن بمعنى من عند